

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1994/8
3 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية

١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الاجتماع الرفيع المستوى

قضايا السياسة التي يمكن تناولها في الاجتماع
الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١- ٣	مقدمة
٣	٤- ٧	أولا - الأبعاد الحاسمة للاستدامة
٥	٨	ثانيا - مؤشرات التنمية المستدامة
٦	٩- ١٧	ثالثا - التمويل والتكنولوجيا
١٠	١٨- ٢٠	رابعا - دور المجموعات الرئيسية
١١	٢١	خامسا - إجراءات عمل اللجنة
١١	٢٢- ٢٧	سادسا - الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة للجنة

مقدمة

١ - تعقد الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة بعد انقضاء قرابة عامين على اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد وفر جدول أعمال القرن ٢١^(١) وقرارات اللجنة وتوصياتها في دورتها الأولى (E/1993/25/Add.1، الفصل الأول) المرتكزات والتوجيهات الرئيسية للنشاط الذي يتخلل الدورة.

٢ - وتتوفر بين يدي اللجنة معلومات تفصيلية وردت في تقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراضا للمسائل الشاملة لعدة قطاعات (E/CN.17/1994/2 و Add.1)؛ وتقرير الفريقين العاملين المفتوحين العضوية اللذين ينعقدان فيما بين الدورات والمعنيين بالتمويل (E/CN.17/1994/10) وبنقل التكنولوجيا والتعاون (E/CN.17/1994/11)؛ وتقارير الأمين العام الستة عن الصحة (E/CN.17/1994/3) وموارد المياه العذبة (E/CN.17/1994/4) والمستوطنات البشرية (E/CN.17/1994/5) والمواد الكيميائية السمية (E/CN.17/1994/6) والنفايات الخطرة (E/CN.17/1994/7) والنفايات المشعة (E/CN.17/1994/15)؛ وورقات المعلومات الأساسية التي توفر معلومات عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة والتي أعدها مختلف المديرين المكلفين بمهام. وبالإضافة إلى ذلك، تتاح للجنة الورقات التي تضمنت المواد الأساسية اللازمة للفريقين العاملين والمبادرات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. ومعرض على اللجنة أيضا تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (E/CN.17/1994/13).

٣ - وبعد مراعاة جدول الأعمال والمناقشات التي ستدور أثناء الدورة الثانية، يمكن للاجتماع الرفيع المستوى المفتوح العضوية أن يركز، في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) الأبعاد الحاسمة للاستدامة:

١' أنماط الاستهلاك المتغيرة؛

٢' التجارة والتنمية المستدامة؛

(ب) مؤشرات التنمية المستدامة؛

(ج) التمويل والتكنولوجيا؛

٣' تدفق الموارد المالية؛

٢' نقل التكنولوجيا؛

(د) دور المجموعات الرئيسية؛

(هـ) اجراءات عمل اللجنة:

(و) الأعمال التحضيرية للدوة الثالثة للجنة.

أولا - الأبعاد الحاسمة للاستدامة

٤ - تتضمن الفصول ٢ الى ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ لبنات التنمية المستدامة. فعدد كبير من الأنشطة الموصى بها في هذه الفصول موضوع مناقشة تفصيلية في المحافل المتخصصة. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في أن يولي الاهتمام بالتفصيل لمسألتين هما: أنماط الاستهلاك المتغيرة والتجارة والتنمية المستدامة.

أنماط الاستهلاك المتغيرة

٥ - إن الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ فريد في طابعه من حيث أن القضايا المطروحة فيه تناقش على المستوى الحكومي الدولي، وبالدرجة الأولى في لجنة التنمية المستدامة. ولذلك تقع على عاتق اللجنة مسؤولية خاصة عن استعراض دور وأثر أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة في الجهود الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة. والقضايا، على النحو الذي أبرزه التقرير الاستعراضي (E/CN.17/1994/2)، قضايا معقدة. وفي أحيان كثيرة، تكون الآثار على المدى القصير وعلى المدى الأطول متباينة. وفضلا عن ذلك، فإن الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في معظم البلدان تكون موجهة نحو أهداف أخرى غير الاستدامة. كما أن الاستعانة بأدوات اقتصادية أو تدابير تنظيمية مثل تعيين معايير لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك، والاقبال الى أدنى حد من النفايات، وتحقيق تحولات في أنماط الاستهلاك قد يحول دونه أي أثر مرتأى على القدرة على المنافسة. والمجال فسيح أمام اللجنة كي تقوم بدور حفاز وابداعي وتكون في وضع يسمح لها بتعزيز العمل الوطني المنسق وحفز العناصر المؤثرة الحكومية وغير الحكومية عند التصدي لهذا المصدر الرئيسي للجهاد البيئي. وبمزيد من التحديد، قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر فيما يلي:

وضع برنامج منسق للدراسات الوطنية والإقليمية للاتجاهات والأضرار الناشئة عن أنماط الاستهلاك والانتاج، ولا سيما استخدام الطاقة والنقل وتوليد النفايات، واستخدام الموارد الطبيعية الجديدة والمتجددة، من أجل تقييم مدى استدامتها وآثارها على البلدان الأخرى؛

تحديد أولويات، على أساس هذه الدراسات، لمعالجة الآثار البالغة الضرر المترتبة على أنماط الاستهلاك غير المستدامة؛

عقد حلقات عمل وغير ذلك من أشكال تبادل المعلومات بشأن الفعالية النسبية لطائفة من الأدوات اللازمة لتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة؛

تعزيز الاستعانة طوعا بمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بشأن مراقبة الجودة والانتاج والأخذ بعمليات رصد المناطق الخضراء والتوسيم الواضح والتمايز للمناطق الخضراء؛

الالتزام بالأخذ بسياسة للتسعير وقواعد للمسؤولية من أجل استيعاب تكاليف المخاطرة والضرر الذي يلحق بالبيئة وإبلاغ لجنة التنمية المستدامة بالإجراءات التي تتخذ في هذا الشأن.

التجارة والتنمية المستدامة

٦ - فيما يتعلق بمسألة التجارة والتنمية المستدامة، قام جدول أعمال القرن ٢١ وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والفريق المعني بالتدابير البيئية والتجارة الدولية التابع للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنظر عن كثب في مختلف أبعاد تلك المسألة. فتضمن جدول أعمال القرن ٢١ مبادئ واضحة. ونظرت مجموعة غات في الموضوع من وجهة نظر مبادئ وأحكام اتفاق غات. إلا أن الأبعاد الحاسمة تتصل بمسألة وضع برنامج إنمائي لا تنظيمي. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى فيما يلي:

التركيز على العمليات المطلوبة لتعزيز الاستدامة عن طريق التجارة، لا التركيز بشكل أكثر محدودية على اتساق التشريعات البيئية والتجارية الوطنية مع مبادئ وأحكام اتفاق غات؛

الاتفاق على إجراء استعراض للتطورات سنويا في مجال التجارة والتنمية المستدامة، مع الاهتمام بوجه خاص ببرامج عمل مجموعة غات والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

التوصية بتقديم قدر أكبر من المساعدة من أجل تنويع اقتصادات مصدري السلع الأولية، ولاسيما إلى أشد المصدريين الذين لحق بهم ضرر من جراء إتفاق غات.

٧ - وقد أصاب البلدان الافريقية ضرر فادح على وجه الخصوص بسبب اعتمادها على تصدير عدد ضئيل من السلع الأساسية. والمناقشات دائرة الآن في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ٤٦/٥١، المرفق، الجزء الثاني) من أجل إنشاء مرفق لتنويع السلع الأساسية الافريقية. ومن المتوقع أن يعمل المرفق، لدى إنشائه، على تمويل خطط إعداد مشاريع/ برامج التنويع المراد تمويلها من المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين. ومن المقترح إنشاء المرفق في مصرف التنمية الافريقي بموارد أساسية تتراوح، في المرحلة الأولى، بين ٥٠ و ٧٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لفترة تمتد من ثلاث الى أربع سنوات.

قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في أن يوفر التأييد السياسي لإنشاء المرفق.

ثانيا - مؤشرات التنمية المستدامة

٨ - في حين شهد النشاط الحكومي الدولي وغير الحكومي طفرة، يصعب إصدار حكم قاطع بشأن ما إذا كان العالم يسير حقا نحو عهد من التنمية المستدامة، يمثل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الأونكتاد إيذانا به. فقد كان من شأن حالات عدم التيقن في المجال العلمي والافتقار الى المعلومات الاحصائية والفجوات الأخرى في البيانات والمشاكل المنهجية العديدة أن أعاقَت إجراء مقارنات بين الفترات الزمنية. وسيكون لا غنى عن توفر تلك البيانات حتى تؤدي اللجنة مهمة الرصد والاستعراض المنوطة بها، أثناء تحركها في نطاق برنامج عملها المتعدد السنوات نحو إجراء استعراض شامل لجميع فصول جدول أعمال القرن ٢١. وستظل مسألة مؤشرات التنمية المستدامة اللازمة لإجراء مقارنات بين الفترات الزمنية تعاود الظهور. ومن الأهمية أن تعمل اللجنة، وهي مكلفة بمهمة ضمان المتابعة الفعالة لمؤتمر

الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على توفير قوة دافعة لعملية وضع مؤشرات للاستدامة تكون موثوقة. وفضلا عن ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى أن يصبح مفهوم الاستهلاك المستدام نفسه أكثر دقة. وبمزيد من التحديد، يمكن للاجتماع الرفيع المستوى أن يوصي بأن يسير العمل على هدي الأسس التالية:

تجري أمانة اللجنة، بالتعاون مع أجزاء منظومة الأمم المتحدة الأخرى وأمانات المؤتمرات التي يُضطلع فيها حاليا بأعمال مماثلة، دراسات منهجية يكون الهدف منها هو زيادة تحسين مفهوم التنمية المستدامة وإكسابه قدرا من الدقة من الناحية الكمية:

يجري التوصل إلى اتفاق في الدورة الثالثة للجنة، في عام ١٩٩٥، بشأن مجموعة من المؤشرات تستخدم في تقديم التقارير الوطنية:

يطلب إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والعشرين، في عام ١٩٩٥، أن تتخذ قرارا بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تتسق مع النظام الساتلي للحسابات القومية المستخدم لأغراض المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

ثالثا - التمويل والتكنولوجيا

الموارد المالية

٩ - كان من شأن الانتهاء مؤخرا من إعادة تشكيل وتغذية مرفق البيئة العالمية، عموما، فضلا عن احتمال زيادة التبادل التجاري زيادة شاملة نتيجة لاختتام جولة أوروغواي، أن أتاحا دلائل إيجابية لبلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. إلا أن هذه التطورات سيكون لها أثر مباشر محدود نوعا ما على تمويل المجموعة المتنوعة من المجالات البرنامجية والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. فعدم كفاية المستويات الراهنة للتمويل اللازم للأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ أمر بالغ الوضوح. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في مواصلة المناقشات حول كيفية تعبئة الموارد على أفضل وجه من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبتحديد أكثر، قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر فيما يلي:

إصدار توصيات لخفض الديون كعنصر هام لتمويل الخطط والبرامج الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

توفير مزيج أفضل من الأدوات التنظيمية والاقتصادية، مع زيادة التركيز على تلك الأخيرة، كآلية تكميلية غير مباشرة لتمويل جدول أعمال القرن ٢١؛

التوسع في الأخذ بالضرائب البيئية ورسوم تقديم الخدمات للمستعملين، مع توفير ضمانات كافية لحماية الفقراء والمتضررين؛

اجراء دراسات محددة لبحث الجدوى والطرائق القانونية والترتيبات الإدارية فيما يتعلق بالآليات الدولية لتمويل التنمية المستدامة (فرض رسوم دولية على الانبعاثات وإصدار رخص قابلة للتداول بشأن غازات الدفيئة وفرض ضرائب على السفر الجوي ورسوم على السفر الدولي).

١٠ - ويشير الصك المتعلق بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله الى مسؤوليات الابلاغ الصلة بين اللجنة والمرفق في مجال المعلومات.

قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في الكيفية التي تستطيع بها المعلومات المقدمة من مجلس مرفق البيئة العالمية ونظر اللجنة في تلك المعلومات أن يعمل على دعم العلاقة بين اللجنة ومرفق البيئة العالمية على أفضل وجه.

١١ - وفي حين يتركز الاهتمام على التمويل الدولي للبرامج والأنشطة، وعلى المناقشات الدائرة حول مرفق البيئة العالمية، فإن إنشاء صناديق وطنية للتنمية المستدامة قد يكون احدى المسائل التي يتعين النظر فيها. فمن بعض الوجوه، ستكون تلك الصناديق بمثابة النظير الوطني لمرفق البيئة العالمية. كما أن التعبئة المحلية للموارد اللازمة لهذه الصناديق، فضلا عن إمكانية توفر مساهمات دولية مقابلة سعي الى تنفيذ الأنشطة الصادر بها ولايات بموجب جدول أعمال القرن ٢١، قد يوفر قوة دافعة ذات شأن لبلوغ الأهداف الموجزة في مختلف فصوله.

قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في النظر في ضرورة انشاء صناديق وطنية للتنمية المستدامة والدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي توفيره لهذا الغرض.

١٢ - وقد أولت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة التنسيق الإدارية النظر لتعزيز الجهود التعاونية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة بإكساب البرمجة التعاونية لأنشطة الأمم المتحدة شكلا محددا. وبالنظر إلى الطابع المستقل لتعبئة الموارد ومسؤولية هيئات الإدارة كل على حدة، يصعب، في إطار الترتيبات الحالية، تنظيم مجمع فعال للموارد اللازمة للأنشطة المشتركة. ويستلزم الأمر النظر منهجيا في طرائق تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة المشتركة.

يستلزم الأمر أن ينظر الاجتماع الرفيع المستوى في إمكانية إقامة عملية محددة لإعلان التبرعات لتمويل الأنشطة المشتركة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

نقل التكنولوجيا

١٣ - يركز الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ على الاتفاق على تعزيز وتيسير وتمويل وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يواكبها من دراية فنية بشروط مواتية متفق عليها بصورة متبادلة، وتحقيق توازنا بين الحاجة إلى الشروط التساهلية والتفضيلية، وضرورة ضمان الحوافز الكافية لتطوير هذه التكنولوجيات ونشرها.

١٤ - والالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا لا ترد فقط في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ ولكن أيضا في فصول أخرى وفي الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. ولذلك فإن أي نظرة شاملة على مسألة نقل التكنولوجيا والتعاون في هذا المجال يجب أن تأخذ في الاعتبار مختلف هذه الالتزامات، ويرتبط ذلك بوضوح بالمسألة ذات الطابع العام والمتعلقة بتمويل مختلف الالتزامات. وبمعنى آخر فإن قضايا التعاون في مجال التكنولوجيا وقضايا التمويل المتعلقة بذلك هي، بالتالي، مترابطة ترابطا وثيقا.

١٥ - وقد قام بتقديم توصيات بارزة وهامة بشأن مجموعة من القضايا المعقدة في هذا المجال الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بنقل التكنولوجيا والتعاون، والذي استند في أعماله إلى نتائج الاجتماع التحضيري المعني بنقل التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات المحلية، المعقود في كرتاخينا، كولومبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، برعاية حكومتي كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى، وحلقة العمل المعنية بنقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا، المعقودة في أوصلو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، برعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وحكومة النرويج.

١٦ - وقد أبرزت المبادرات التي طرحت فيما بين الدورات تعقد المشاكل التعريفية والمفاهيمية المتصلة بمفهوم التعاون في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً ونقلها. وتشير نتائج هذه الاجتماعات بقوة إلى الحاجة إلى مشاركة أكبر من مجتمع الأعمال التجارية، لا سيما الشركات عبر الوطنية وغيرها من الكيانات غير الحكومية. وأوضح المجلس الاستشاري الرفيع المستوى الحاجة إلى توفير بيئة داعمة لتيسير نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً. والخلاصة أنه يوصي بتهيئة ظروف يمكن فيها للأعمال التجارية أن تزدهر، مع مزيج سليم من الأدوات التنظيمية والاقتصادية لتشجيع عمليات الإنتاج بصورة أكثر أمناً وأقل تلويثاً وأشد كفاءة (انظر E/CN.17/1994/13، الفصل الثالث).

١٧ - وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في أن ينظر، على وجه التحديد، في الحاجة إلى ما يلي:

تعزيز الإجراءات والبرامج لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تواجه قيوداً شديدة في ما تبذله من جهود لتعزيز نقل التكنولوجيا والتعاون في هذا المجال لافتقارها إلى الموارد المالية ولقدراتها البشرية والمؤسسية المحدودة؛

تعزيز قدرات البلدان النامية على تقييم وتطوير وتطبيق وإدارة التكنولوجيات السليمة بيئياً الموضوعية حسب احتياجات وأولويات هذه البلدان ذاتها، وعلى تركيز جهودها على بناء القدرات والتطوير المؤسسي؛

تشجيع تعبئة استثمارات القطاع الخاص في التعاون في مجال التكنولوجيا وفي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك، عن طريق مختلف أشكال الشراكات في مجال التكنولوجيا؛

حث شركات القطاع الخاص على أن تقدم تقارير من خلال اتحادات الصناعة التابعة لها عن الجهود المبذولة والنتائج المحققة في مجال نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي؛

تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية على أن تدرس دراسة وافية الآليات الملائمة وطرائق التنفيذ المحددة اللازمة لتعزيز وتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، سواء المملوكة ملكية عامة أو خاصة أو الموجودة على المشاع.

رابعاً - دور المجموعات الرئيسية

١٨ - يعلن جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح أن أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في المشاركة العامة على نطاق واسع في صنع القرار وفي إيجاد أشكال جديدة من المشاركة. وتعتبر المجموعات الرئيسية، كالمرأة، والقطاع الخاص، وفئات السكان الأصليين، وغيرها من الفئات الممثلة عن طريق طائفة عريضة من المنظمات غير الحكومية، ذات أهمية حاسمة لضمان المشاركة العامة على نطاق واسع في التنمية المستدامة.

١٩ - وهناك مشكلتان رئيسيتان تعترضان سبيل الوفاء بهذه المتطلبات: الأولى هي عدم وجود معايير واضحة للمشاركة في ضوء الطابع الشديد التنوع والتغير لمجتمع الفئات الرئيسية؛ والثانية هي القيود المؤسسية، لا سيما من جانب المنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالقدرة على استيعاب مشاركة المجموعات الرئيسية بصورة أكثر فعالية.

٢٠ - وهناك حاجة واضحة إلى تحقيق تحسين كمي ونوعي في المعلومات المتصلة بدور المجموعات الرئيسية ومساهماتها. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في أن يطلب إلى المجموعات الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمنظمات الدولية، أن تقدم معلومات عن مدى اشتراك المجموعات الرئيسية، بما في ذلك معلومات حول:

مشاركة منظمات المجموعات الرئيسية في أنشطة التنمية المستدامة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، بما في ذلك المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها؛

الطرق الجديدة والابتكارية لزيادة وتحسين المشاورات، نوعاً وكماً، مع منظمات المجموعات الرئيسية؛

المؤشرات ذات الصلة المتعلقة بمشاركة المجموعات الرئيسية، مثل المخصصات من الموارد المالية وغيرها من الموارد، ومقدار ما تحقق من نجاح من حيث المساعدة المؤسسية و/أو التقنية المقدمة؛

تحديد العقبات التي تواجه مشاركة المجموعات الرئيسية، وتقديم اقتراحات حول سبل التغلب عليها في المستقبل.

خامسا - إجراءات عمل اللجنة

٢١ - لقد أدى اتساع نطاق القضايا القطاعية والشاملة لعدة قطاعات والتي جرى تناولها في دورات اللجنة، والمعلومات التفصيلية التي أتاحتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأمانة العامة، أدى كل ذلك إلى وضع ثلاث قضايا هامة في موضع الصدارة بما يجعلها تتطلب اهتماما رفيع المستوى:

الحاجة إلى النظر في نظام لمتابعة ورصد المقررات التي تتخذها اللجنة، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا القطاعية. فبدون آلية للمتابعة، ومع وجود برنامج عمل مواضيعي متعدد السنوات سيكون من العسير الرجوع بصورة موضوعية إلى العديد من القضايا التي جرى تناولها في جزء سابق من الدورة الاستعراضية. ويمكن للجنة أيضا أن توصي بإجراء عمليات المتابعة في محافل حكومية دولية أخرى مناسبة؛

يحتاج الأمر إلى تعزيز العلاقات الراهنة مع المجموعات الرئيسية وجعلها أكثر اتساما بالطابع العملي وذلك عن طريق تعزيز صلتها بعملية اتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي الدولي؛

إن المطالب العامة التي وجهت إلى الدول الأعضاء لتقديم معلومات وطنية وتقارير وطنية هي مطالب كثيرة. وقد أدت هذه المسؤوليات العديدة المتعلقة بتقديم التقارير إلى حالة تجد فيها الدول الأعضاء أنه من العسير توفير المعلومات المطلوبة في شكل مبسط وفي الموعد المناسب. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتبسيط أو تنظيم الطلبات المتعلقة بالمعلومات الوطنية.

سادسا - الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة للجنة

٢٢ - هناك مجموعة من العمليات الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية الجارية الآن بالفعل فيما يتعلق بالقضايا التي ستنظر فيها اللجنة في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥.

٢٣ - ومن بين القضايا القطاعية التي سيجري النظر فيها يحظى استعراض الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ (مكافحة إزالة الغابات) باهتمام كبير. وتشمل الأهداف المتعلقة بحماية الغابات وتنميتها المستدامة وحفظها، في جملة أمور، الحاجة إلى تيسير التنفيذ الفعال للبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة^(٧). وهناك العديد من المبادرات الحكومية وغير الحكومية التي يجري الاضطلاع بها حاليا لتشجيع القيام بعملية تحضيرية معدة

إعداداً جيداً لاستعراض مجموعات المسائل القطاعية في عام ١٩٩٥. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في أن ينظر في كيفية الاستفادة من مختلف المبادرات في تيسير أعمال اللجنة.

٢٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، سيشكل الانتهاء من وضع خطة دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف وأو التصحر، لاسيما في افريقيا، إنجازاً بارزاً في التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وهناك حاجة الى أن ينظر الاجتماع الرفيع المستوى في الطرائق والروابط المؤسسية للاتفاقية مع مواصلة استعراض جدول أعمال القرن ٢١. وعلى وجه الخصوص، فإن الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ (إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف) سيجري استعراضه في عام ١٩٩٥، وينبغي أن تكون للعملية التحضيرية لهذا الاستعراض روابط قوية مع التوصيات المؤسسية للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع الاتفاقية.

٢٥ - وفي ظل الأبعاد الحاسمة للتنمية المستدامة، سيجري التركيز بوجه خاص في عام ١٩٩٥ على الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ (الديناميات الديمغرافية والاستدامة). وسيجري الاستعراض في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويسلم الفصل الخامس بأن المؤتمر سيشكل المحفل المناسب لتناول قضايا السكان والتنمية. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان تحقيق المواءمة بين خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر، وعملية استعراض الفصل ٥، وذلك لتلافي حدوث أي ازدواجية لا داعي لها في استعراض الالتزامات في مجال الديناميات الديمغرافية والاستدامة. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم توصيات في هذا الصدد.

٢٦ - وبالمثل، فإن القضاء على الفقر هو أحد القضايا الرئيسية التي ستناقش في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد أبرز الفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١ (مكافحة الفقر) أهدافاً وأنشطة جسورة لمكافحة الفقر. ومن المتوقع أن خطة العمل التي ستنبثق عن مؤتمر القمة ستتضمن أيضاً توصيات عملية المنحى عن القضية الرئيسية المتعلقة بالقضاء على الفقر. وقد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم توجيهات فيما يتعلق بعملية المواءمة بين غايات وأهداف وأنشطة العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، وتلك المتعلقة بالفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١.

٢٧ - وقد أظهرت تجربة اللجنة خلال السنة قيد الاستعراض أن الفريقين العاملين المفتوحين العضوية المخصصين اللذين ينعقدان فيما بين الدورات قد يسرا من أعمالها. ولدى تقديم توصيات بشأن أعمال اللجنة في المستقبل، قد يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في إجراء تقييم لما أحرز من تقدم بشأن القضايا التي تناولها الفريقان العاملان، والاحتياجات فيما يتصل بالقضايا الناشئة المتعلقة بالسياسات، والاعتبارات الأخرى ذات الصلة قبل اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بترتيبات العمل فيما بين الدورات.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.L.8 والتصويبات)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

— — — — —